

تحت المجهر

قانون الانتخاب إلى مقبرة اللجان

هدف دهام

لا قانون انتخاب اليوم ولا في المدى المنظور حتى إشعار آخر. ذهب احتمال التغيير في بنية النظام الهشة مع الريح، ولعدم التوافق دخل القانون المنتظر نفق قطع الوقت بإحالة إلى اللجان النيابية المشتركة التي توصف بالإجمال بمقبرة القوانين. 17 مشروع اقتراح قانون حددها رئيس المجلس النيابي نبيه بري، بدءاً من اقتراح قدم عام 2002 من الوزير نبيل دوبريج، وصولاً إلى اقتراح من النائب نعمة الله أبي نصر أحيلت كافة إلى اللجان المشتركة، ما معناه المزيد من الإقبال في الملفات العالقة، فليجئة مصغرة مخصصة لم تصل إلى اتفاق على مدى ثلاث سنوات، إنما راوحت في العمومات، فكيف بالأحرى بلجان مشتركة؟

استطاع «الاستاذ» جدارته السياسية المشهود له فيها أن يتجاوز مؤقتاً الإحراج السياسي الذي حاول تسيير المستقبل أن يوقعه فيه. فالرئيس بري المطمئن إلى موقف الرئيس سعد الحريري ويتأيدها الزرقاء مبدأ تشريع الضرورة، لأنه بحسب الرئيس فؤاد السنيرة لا يمكن القبول بتوقف عجلة الدولة عن الدوران في هيئة الحوار، ربما تفاعلاً بإعلان رئيس حزب القوات سمير جعجع أن الحريري أنفذ الموقف الوطني ككل بإعادته تأكيد قرار تيار المستقبل السابق بعدم المشاركة في أي جلسة تشريعية ما لم يكن قانون الانتخاب على رأس جدول الأعمال، وصولاً إلى إقراره.

باتت مطرقة رئيس المجلس تنتظر ما ستؤول إليه مناقشات اللجان المشتركة، وادكر بري في المؤتمر الصحافي الذي عقده في عين التينة أنه لن يدعو إلى جلسة تشريعية قبل أن تنتهي اللجان دراسة قوانين الانتخاب. أصبح بري محكوماً بواقع سياسي ومعادلات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، في ما يسمي نصاب الجلسة وحضورها، لأنه يراعي الجميع ولا يريد أن يمسّ بهذه المسلمات. أرجأ عقد جلسات «تشريع الضرورة» إلى أجل غير مسمى، فهو لا يريد أن يشترع نصاب النصف زائفاً واحداً وبغياح المكوّن المسيحي الذي يعتبر أن تشريع الضرورة هو على قاعدة معيارية إعادة تكوين السلطة على أسس صحيحة ومقتضيات المصلحة العليا للدولة، فاليس عدم عقد الجلسة قبل نهاية العقد العادي لبوس اللجان المشتركة للحفاظ على الشكل.

واضح تماماً أن لدى الرئيس بري على الأقل في هذه اللحظة الحالية، ميّزات سياسية لا تسمح له ببناء على الثوابت التي حددها لنفسه أن يذهب إلى النهاية في «التشريع» الذي هو حق واجب على المجلس في الظروف الحالية. علماً أنه قام بربط نزاع بإحالة قانون الانتخاب إلى اللجان المشتركة والدعوة إلى جلسة للهيئة العامة، خاصة أنه مع انقضاء العقد العادي للبرلمان الذي ينتهي بـ 31 أيار، لن يكون متاحاً فتح دورة استثنائية لعدم وجود رئيس للجمهورية، ولأنها تستلزم توقيع 24 وزيراً ومن فيهم رئيس الحكومة، وهو أمر مستحيل مع رفض الكتائب أي تشريع قبل انتخاب الرئيس.

أدخل قانون الانتخاب الذي يشكل شرطاً أساسياً لمشاركة التيار الوطني الحر وحزب القوات في أي جلسة تشريعية، بازار اللعبة السياسية من خلال استخلاص اللجان المشتركة قانوناً أو قانونين ومحاولة وضع ما يتم التوصل إليه على جدول أعمال أي جلسة عامة. أما لماذا لا يحيل «بولته» 17 اقتراح ومشروع قانون إلى الهيئة العامة بدلاً من تضييق الوقت؟ لن يقدم الرئيس بري على خطوة كهذه قد تحمل الكثير من الفخاخ في النظام الانتخابي، وتحدثت مصادر نيابية لل«لبنان» عن ترقب وحذر تجاه ما أسمته توطأ من بعض القوى وتحديداً من التيار الوطني الحر والقوات، واتفاقاً غير معلن نتيجة التفاهم وإعلان النيات، على قانون انتخاب قد يفاجئ الهيئة العامة للقاء الماروني الموسع طرح 15 دائرة على أساس النسبية. ما يعني أن القوى المسيحية التي اجتمعت في بركي تلقى على هذا المشروع من دون التوافق مع القوى السياسية الأخرى، وهذا يستند الرئيس ويجعل دائرة الزهراني (دائرة الرئيس بري) ملحقة بالأكثرية السنوية في صيدا والأكثرية المسيحية في جزين، لكن مصادر قريبة من حركة أمل أكدت أن الرئيس بري لا مانع لديه من إقرار هذا القانون على أساس النسبية، لأنه يضمن بعدد الأصوات في هذه الدائرة مقعدين شيعيين ومقعداً سنياً ومقعداً مسيحياً، وفقاً لمصادر تحسب ما يمثله حلّافه في كل من جزين وصيدا.

نشاطات



مقبل والحاج حسن خلال الاجتماع في وزارة الدفاع



باسيل وسفيرة كندا

عقد ظهر أمس في وزارة الدفاع لقاء، بين نائب الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل ووزير الصناعة الدكتور حسين الحاج، وتمّ البحث في مشروع اتفاق التعاون في المجال العسكري بين لبنان ورومانيا. وأوضح بيان للمكتب الإعلامي في وزارة الدفاع أن الوزير الحاج حسن كانت له بعض الملاحظات حول الاتفاق.

وحضر أيضاً من الاجتماع المعنيون في الوزارة، وذلك لتوضيح بعض النقاط التي أثارها الحاج حسن واتفق على إدخال بعض التعديلات التي من شأنها إزالة الالتباس في بعض النصوص.

التقى رئيس «كتل التغيير والإصلاح» النائب العماد ميشال عون في دارته في الرابية، السناتور الأميركي ديك بلاك، الذي رأى «أن الجزائر عون كتز لبنان وفروة للبنانيين».

كما زار بلاك وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. عرض وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل مع سفيرة كندا ميشال كامبرون التطورات والعلاقات الثنائية.

واصل الوفد الأسترالي برئاسة رئيس حزب العمال النائب لوك فوللي، جولته على المسؤولين، فزار أمس ورئيس مجلس النواب نبيه بري، والرئيس سعد الحريري، ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. بمناسبة قرب انتهاء مهامه الدبلوماسية، جال سفير الصين جيانغ جيانغ على عدد من المسؤولين، فزار أمس وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل ووزير الإعلام رمزي جريج ومديرة الوكالة الوطنية لورسليمان مودعا.

البناء

العلاقة الأميركية - السعودية «تصدّعت»

روزانا رمال

لم يعد ممكناً أن يمدد أميركياً لخدمة توظيف المال السعودي، أسواق وبيدائل أخرى تبحث عنها واشنطن رفعت على أساسها الحظر عن إيران معلنة إقصاء الدور السعودي في الخليج على أساس أو شرط التعاون مع طهران، إذا أزدات السعودية طوعاً البقاء ضمن منظومة الدول المؤثرة في المنطقة بما يحفظ لها بعضاً من إرثها القديم لوصاية معنوية إسلامية وخليجية، وهذا تحديداً ما شدّه عليه الرئيس باراك أوباما في حديثه للصحافي جيفري غولدربرغ في مجلة اتلانتك الأميركية، طارحاً أهمية أن تتعاون السعودية وجيرانها من الدول الخليجية مع إيران حقيقة جديدة.

ليس أوباما وحده المنتمي إلى الحزب الديمقراطي الذي لا يراعي اليوم منطق حفظ القيمة المعنوية لخليج كاريباض في جلساته الأخيرة العامة أو الخاصة بل إن هذه الظاهرة تنتسب أيضاً على المرشح الجمهوري دونالد ترامب «المسعود»، جدا لدى الشارع الأميركي بما يعقله من شخصية مفيرة للجدل، وهو يقول لأميركيين «إن السعوديين لا يصمدون دون حمايتنا بضعه شهر أو أيام أو ساعات، وإنهم لا يشكلون شيئاً بالنسبة لنا كأميركيين أكثر من مصدر مالي نتخلص منه ساعة نشاء أو ساعة نبغف مخزونه». يؤكد ترامب في أحد خطاباته اللافتة على ما يخشئ وراء نيات السعودية في الحرب على اليمن وهو «النفط» الذي يكاد ينفد لديها، وعلى هذا الأساس بحثت عن بديل في اليمن تترك اليوم عدم قدرتها على السيطرة عليه بالشكل الذي طمحت إليه. الهجوم «الديمقراطي» و«الجمهوري» على المملكة العربية السعودية الذي انسحب على الصحف والمواقع الإلكترونية الأكثر تأثيراً في واشنطن، خصوصاً في طرح

خفايا

رأى نائب بارز أنّ الرهان على إمكانية أن يأتي الحل لمعضلة الشغور الرئاسي من الخارج قد تبدّدت، وبات من الضروري أن يسلم كلّ الأفرقاء بأنّ حل هذه الأزمة هو في أيدي اللبنانيين حصراً، وبالتالي بات على الجميع استخلاص العبر واتخاذ المواقف اللازمة بناء على هذه المعطيات، لأنه بغير ذلك قد يستمرّ إلى ما لا نهاية الشغور الرئاسي وما يلازمه من أزمات وعراقليل في العمل التشريعي والحكومي...

حول العالم، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، وفي المقابل يتطلع جزء أساسي من الرئاسيين إلى علاقات جديدة مع إيران فسوق جديد يجمع بين الانفتاح وتعزيز الاستثمارات بالمنطقة عملاً بالمنطق الأوروبي نفسه. وقد بدأت شركات وسلسلة مطاعم أميركية بالمسارعة نحو التركيز في إيران بشكل يضع أيّ حكومة مقبلة ضمن مسؤولية الحفاظ على ما جرّاه الشعب إليه وما هو مقبل أو متوقع في الفترة المقبلة.

يشير خبراء اقتصاديون لقناة «سي إن إن» الأميركية إلى أنّ «معظم السعوديين يعملون في القطاع العام كما أنّ 75% من إيرادات الدولة تأتي من النفط، وأن انخفاض أسعار النفط في الفترة الأخيرة من 100\$ للبرميل إلى 36\$ أوصل السعودية إلى أزمة مالية. لأول مرة منذ 25 عاماً تسعى الرياض للاقتراض من بنوك دولية عدة بهدف دعم الاحتياطي المالي لديها والذي تراجع بشكل كبير خلال العامين الماضيين، وهما العامين اللذان خاضت فيهما الرياض بزخم حربي اليمن ومعها سورية التي ضخت فيها ما لا استثنائياً من أجل التخلص من النظام الحالي، وهنا بلغ الإنفاق العسكري نسبة طائلة جعلت السعودية غير قادرة على إدارة أكثر من أزمة أو جبهة عسكرية في وقت واحد. وفي هذا الإطار بدأ واضحاً سحب الهيئة المخصصة للبنان أولاً وتوجيهها للجيش السوداني لما له من أولوية في ما يخص الحرب القائمة في اليمن وقد لوحظ أيضاً شخّ الموارد المالية في مؤسساتها الإعلامية إقليمياً وسياسة تكشف ملحوظة.

ليس وارداً عند الأميركيين التساهل في موضوع دقيق كصورة العلاقة بين واشنطن والرياض، ولا وارداً أيضاً عند الصحافة الأميركية التهاون في نوعية العلاقة الاستراتيجية، لكن تصدّعها يشرح بشكل مباشر تراجع القوة المالية والوظيفية الذي فقد قدرته على التأثير على صناعة القرار الأميركية.

بري: لا جلسة تشريعية قبل دراسة قانون الانتخاب ولا أحد يزايد عليّ في الميثاقية

علم لي بهذا الموضوع، وهذا الكلام هو تضييع للوقت، لأنّ مثل هذا الاقتراح يحتاج إلى تعديل دستوري، وإذا كنا نستطيع أن نعدل الدستور نستطيع أن ننتخب رئيساً...

وحول ما يُشرع عن تأجيل الانتخابات النيابية، قال بري: «بخبروا على غير هاتون. الانتخابات البلدية حصلت عام 1992 جرت الانتخابات النيابية ولم يصدق أحد. جرت الانتخابات في البقاع وبقيت الناس تقول إنها لن تحصل. أعود وأقول الانتخابات البلدية حصلت والأمور جاهزة على أحسن ما يكون».

وبالنسبة إلى إعلان النائب وليد جنبلاط عزمه تقديم استقالته من المجلس النيابي، أجاب بري: «لقد قال إنه ينتظر عقد جلسة لتقديم استقالته، والآن لا جلسة». وأكد أنه لم يقطع الجلسات، لافتاً إلى «أنّ الكتلة الوحيدة التي تنزل إلى المجلس من بابها إلى محرابها هي كتلة التنمية والتحرير».

وحول ما إذا كان الاقتراح الذي يطرحه اليوم يضمن حل التشريع، أم أنه فقط لتبرير هذا القطوع، أجاب: «إذا وصلنا إلى شيء من الذي قلته فعلى الأقل لن يكون هناك توافق على قانون مئة في المئة وهناك مواكبة لقانونين، ندخل إلى الجلسة العامة وتحصل مقاربة بينهما لأنهما نوقشا في اللجان المشتركة، عندئذ يكون هناك شبه قبول قبل الجلسة العامة. أول شيء يطرخ في هذه الجلسة هو رفع حاجز المنع الذي وضعه المجلس نفسه بأنه ممنوع إقرار قانون الانتخاب قبل انتخاب رئيس الجمهورية، فإذا قررت الهيئة العامة ذلك، يكون قانون الانتخاب آمناً، أما الآن فلا نستطيع أن نقول بذلك».

وفي حال لم يتفق حاجز منع إقرار قانون انتخابات قبل انتخاب الرئيس، رأى بري «أهمية أن تحصل مواكبة لتوافق معين في اللجان المشتركة، فعندما يكون هذا التوافق سيكون هناك حضور مكثف ويصموت كل النواب، أما إذا بقي الأمر هكذا فليعبأ سيقولون لا، وقد حصلت معنا وقتل هذا الكلام بالحوار وحصل المنع الأول بناء على اقتراح كتلة النائب جنبلاط، وفي المرة الثانية طرح الموضوع من الأستاذ ابراهيم كنعان لكي يرفع هذا الحظر، لكن الهيئة العامة عادت وأكدت المنع. وكما قلت عندما يحضر الجميع في سبيل الوصول إلى قانون انتخاب بالتصويت فيعني ذلك أنّ هناك قناعة مطلقة، وهذه الفكرة التي لدي».

ورداً على سؤال حول ضمان عدم تكرار السيناريو في اللجان في ظل الانقسام بين 8 و14 آذار، قال بري: «هذا شيء وذاك شيء آخر (...) اقتناعي لا يزال قائماً بأنّ التشريع جائز في جميع الحالات، وهذا هو الموقف الدستوري الحقيقي، ولكن أعود وأقول ليس نبيه بري من يزايد عليه في الميثاقية».



بري متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

ولفت إلى «أنّ طاولة الحوار تضم الجميع إلا القوات اللبنانية، وعندما طرح اقتراحي حصل شبه إجماع ما عدا الشيخ سامي المصطفى الذي له موقف مبدئي أنه لا تشريع طالما لا يوجد رئيس للجمهورية. الطرف الثاني هو معالي الوزير جبران باسيل الذي قال لن أجيب الآن، لذلك فقد أعطيت فرصة إلى اليوم وانتظرت إلى ما بعد الدوام الرسمي لكي اتكلم في الموضوع. النصاب مؤمن وكتلة المستقبل قالت كلامها، والمحاضر موجودة. لا تغيير على الإطلاق، وأؤكد لكم أن حضور جلسة التشريع كان سيشارك فيها 75 إلى 80 نائباً، ولكن أنا من قلت لهم اتمنى أن يتوافق النصاب، وكان بإمكاننا أن أحلها فوراً، ولكن سألني فرصة على اتمكن من التوصل إلى شبه إجماع، ولكن مع الأسف لم أر ذلك بعد».

وأضاف: «في أسرع وقت سأدعو إلى جلسة للجان المشتركة، وليجر النقاش حول 17 قانوناً، ومن كان يطالب به أحد ما لأجل غاية معينة، اختلف اليوم لأنه لم يعد هناك 8 و14 آذار».

وكان ردّاً على سؤال «إنّ الجلسات النيابية العامة لا تنتج أمام 17 مشروعاً واقتراحاً»، ورداً على سؤال آخر قال: «عندما أرى أنّ هناك خطراً على لبنان أفعل مثلما فعلت عام 2015، الآن لدي وقت على الأقل».

وعن اقتراح انتخاب العماد عون لسننتين، أجاب: «لا

- اقتراح عام 2012 من النواب بطرس حرب، إيلي ماروني، وجورج عدوان.
- اقتراح من النواب: عاطف مجدلاي، غازي يوسف، احمد نفنت، وجان واغاسيان عام 2013.
- اقتراح عام 2013 من النائب عاصم قانصوه يطالب بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة مع النسبية.
- اقتراح عام 2013 من النواب: روبري غانم، أحمد نفنت، بطرس حرب، ميشال فرعون، جورج عدوان، عاطف مجدلاي، وأكرم شهيبي.
- اقتراح عام 2013 من النائب محمد الصفدي.
- اقتراح آخر عام 2013 من النائبين غسان مخيبر ومحمد الصفدي.
- اقتراح عام 2014 من النائب انطوان زهرا.
- اقتراح من النائب علي بزّي الذي يسمى مشروع بري عام 2014-2015.
- اقتراح مخطط آخر قدم أخيراً.
- اقتراح من الحزب التقدمي الاشتراكي.
- اقتراح من النائب سامي الجميل.
- اقتراح من النائب سيرج طورسركسيان.
- اقتراح من النائب نعمة الله الذي نصر.
- اقتراح عام 2013 من الشيخ بطرس حرب.
- اقتراح عام 2013 من النائبين نعمة الله أبي نصر وآلان عون.

قزي التقى رئيس حكومة أرمينيا وشارك في إحياء ذكرى المجازر

استقبل رئيس حكومة أرمينيا هوفيك أبراهاميان صباح أمس، وزير العمل سحجان قزي في مقر رئاسة مجلس الوزراء، بحضور وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأرميني أرميد أصاداريان، السفير اللبناني جان معكرون، وجرى البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها.

وقد أثار رئيس الحكومة الأرميني مسألة إحياء اللجنة المشتركة اللبنانية - الأرمينية التي لم تجتمع منذ العام 2004، متمنياً أن «ياخذ لبنان هذه المبادرة نظراً للعلاقات الوطيدة والمكثفة بين البلدين».

ثم عقدت خلوة مطولة بين أبراهاميان وقزي الذي قال: «لقد ابطلت رئيس الحكومة تحيات رئيس حكومة لبنان تمام سلام وإعجابيه بالشعب الأرميني، كما ابطلته أنّ الرئيس سلام تحفظ في قمة التضامن الإسلامي التي انعقدت منذ عشرة أيام في استنبول على التوصية التي طرحتها بعض الدول بالطلب إلى أرمينيا سحب قواتها من كراياخ العليا، وقد أبدى رئيس حكومة أرمينيا ارتياحه للموقف اللبناني وتمنّى أن يكون لبنان الدولة الوحيدة من الدول المعوثة تمثل على مستوى وزير في احتفالات ذكرى المائة وستة على المجازر التي ارتكبت بحق الأرمن عام 1915».

وكشف قزي أنّه تمنى على «رئيس حكومة أرمينيا كما على وزير الخارجية الذي اجتمع به أيضاً، بأن تبذل أرمينيا جهداً لدى بعض أصدقائها المؤثرين في لبنان من أجل تسهيل انتخاب رئيس الجمهورية قبل استئصال الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وانعكاسها على لبنان بشكل غير قابل للرجوع».

والتقى قزي أيضاً في أرمينيا مع وزير الخارجية هوسانيان، الصحة أرمين موراديان وشؤون تنمية المناطق داقيت لوكيان.

وكان قزي شارك مبعوثاً رئيس الحكومة تمام سلام، في احتفال أقيم في مبنى النصب التذكاري للمجازر التي تعرض لها الأرمن منذ مائة وستة، بحضور رئيس جمهورية أرمينيا وأعضاء الحكومة وبرلمانيين حيث تمّ وضع أكاليل من الورد على النصب التذكاري.

وأقام السفير اللبناني في أرمينيا مائدة غداء على شرف وزير العمل دعا إليها أركان الجالية اللبنانية في يريفان.

مساعد الرئيس الإيراني في عين التينة والسراي: بإمكان اللبنانيين حل أزمة الفراغ الرئاسي بالوحدة والحوار بعيداً من التدخلات الخارجية



سلام مجتمعاً إلى الوفد الإيراني

تعبير صفو العلاقات الأخوية ما بين الدول الإسلامية، هو لإراحة بال الكيان الصهيوني وجعله يعيش في أمان. لذلك نحن نعتقد أنّ الواجب يعلي علينا جميعاً، كبلدان وحكومات وشعوب إسلامية، أن نبقي على الاتجاه الذي يبقي الكيان الصهيوني هو الخطر الأساسي الذي يستهدفنا جميعاً، وهذه الرؤية كانت مشتركة بيننا وبين دولة رئيس الحكومة».

وتابع: «في ما يتعلق بالفراغ الرئاسي في لبنان، عبرنا عن وجهة نظرنا لدولة الرئيس على أنّ الشعب اللبناني العزيز والنخب السياسية اللبنانية بإمكانها من خلال الحوار والتواصل والتفاني أن توجد حلاً لهذه الأزمة السياسية المستقلة من خلال الإرادة الوطنية اللبنانية المستقلة والحرّة بعيداً عن أي تدخل خارجي». وختم: «نعتبر أنّ هذا البلد العزيز هو بلد سيد حر

زار مساعد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد علي شهيدى، على رأس وفد يرافقه السفير الإيراني محمد فتحعلي، رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة وجرى عرض للتطورات الراهنة في المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

ولفت شهيدى إلى «أنّ الهدف الأساسي للزيارة الرسمية التي نقوم بها إلى لبنان الشقيق هو التشاور وتبادل وجهات النظر مع المسؤولين اللبنانيين حول التطورات الجارية أكان على الصعيد اللبناني أو على الصعيد الإقليمي، ونحن نعتقد ونضّر على ضرورة التبادل الثنائي للوفود والشخصيات الرسمية بين البلدين الشقيقين، ونعتقد أيضاً أنّ التطورات السياسية الهامة التي تجري حولنا في المنطقة تستلزم أكثر من أي وقت مضى تبادل الزيارات والتشاور بين المسؤولين اللبنانيين والإيرانيين في مقاربة كل هذه الأمور».

وفي السراي الحكومية، التقى شهيدى والوفد رئيس الحكومة تمام سلام وبحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات الأوضاع في لبنان والمنطقة.

بعد اللقاء، رأى شهيدى «أنّ وتجيرة التطورات السياسية الجارية من حولنا في المنطقة تستلزم من هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى تكثيف حركة الاتصالات السياسية والدبلوماسية ما بين البلدين الشقيقين، وتبادل الزيارات والتباحث في وجهات النظر تجاه كل المشكلات التي تعاني منها، في الاتجاه الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق المصلحة الوطنية اللبنانية والإيرانية على حد سواء».

وأضاف: «عقدنا لقاءً قيماً وبنّاءاً للغاية مع دولة رئيس الحكومة الأستاذ تمام سلام، واستطيع القول أنّ وجهات النظر كانت متطابقة تقريباً إلى حد بعيد في مقاربة كل الملفات، وكانت وجهات النظر متطابقة على التام حول تشخيص الكيان الصهيوني على أنه العدو الأشرس والأساسي لامة الإسلامية، ونحن عبرنا عن وجهة نظرنا خلال هذا اللقاء الكريم أنّ هدف كل هذه التطورات التي تجري من حولنا في هذه المنطقة، والتي يraud من خلالها